



الإرسال النفي
والتدليس
والفرق بينهما

إعداد

الدكتور
سعدى علي فياض الفهداوي
جامعة الانبار
كلية العلوم الاسلامية
قسم الحديث وعلومه

isl.d.saadia.f@uonanbar.edu.iq

issn : 2071- 6028

المخلص

البحث هو أحد موضوعات علم المصطلح الهامة والذي تكلمت فيه عن (الإرسال الخفي والتدليس والفرق بينهما) حيث تألف هذا البحث من ثلاثة مباحث ، أما المبحث الأول: ،تكون من مطلبين ، المطلب الأول بينت فيه تعريف الإرسال الخفي في المعنيين اللغوي والأصطلاحي، أما المطلب الثاني تكلمت فيه عن كيفية معرفة الإرسال الخفي، ثم أشهر العلماء الذين ألفوا فيه. بعدها جاء المبحث الثاني: وتكلمت فيه عن التدليس، وتألف هذا المبحث من عشرة مطالب، بينت فيه تعريف التدليس لغة واصطلاحاً، ثم بينت أنواعه، وبيان حكم رواية المدلس، وما هي الأغراض الحاملة عليه، وأسباب ذم العلماء له، وسبب كراهة التدليس، وكيف يعرف، ومتى يعتبر جرحاً، بعد ذلك تكلمت عن طبقاته وأجناسه وأشهر من عرف بالتدليس.

ثم جاء المبحث الثالث: وخصصته لبيان الفرق بين المرسل الخفي والتدليس. ثم ختمت البحث بأهم ما توصلت إليه من نتائج ، وأخيراً جاءت قائمة المصادر والمراجع.

Abstract الكلمات المفتاحية : ارسال ، خفي ، تدليس

This thesis is one of the important of Al – Mustaleh science which I have spoken about (in hidden Sending of Unknown and the difference between them). This thesis contains three subjects.

The first one I had talked about the hiding sending in the two meanings of the language but the second I talked about how I knew the hidden sending and the important scientists who they write about it.

After that I had spoken about the dark. This contains ten subjects, I wrote about the definition of the Language and I talked about its kinds, and what are its items, the reasons that the scientists hated it.

At the end I talked about this Thesis and its kinds. Finally I wrote about the Bibliography and Conclusion.

Keyword : Send , hidden , fraud



المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله... وبعد:

فإن علم المصطلح هو عبارة عن مجموعة من القواعد والمباحث التي تتعلق بضبط الحديث سندا ومتنا، وبيان حال الراوي والمروي، ومعرفة المقبول والمردود، والصحيح والضعيف، والناسخ والمنسوخ، وما تفرع عن ذلك كله من الفنون الحديثية الكثيرة.

وإذ أقيم بنيان هذا العلم لغاية عظيمة جليلة، إلا وهي: حفظ الحديث النبوي الشريف، من الخط أو الدس أو الافتراء عليه، وقد قدم علماءنا الأسلاف (رحمهم الله تعالى) عن طريقه منها متكاملا لصيانة الحديث على أساس أنه دين أولاً، وباعتباره المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ثانياً، فلا يمكن النيل منه أو التشكيك في أصالته مهما حاول المغرضون الحاقدون ذلك.

ومن منطلق المسؤولية الشرعية كوني وبكل فخر انتسب إلى أصحاب هذا العلم الجليل من أهل الحديث أولاً، وطلب البركة من الاشتغال بسنة الحبيب المصطفى ﷺ ثانياً، لذلك توكلت على الله عز وجل وقمت بكتابة هذا البحث المتواضع الذي أسأل الله أن يكون خالصاً لوجهه الكريم (الرسال الخفي والتدليس والفرق بينهما) وذلك لأهمية هذا الموضوع في علم الرواية، واستعنت على كتابته بأهم الكتب والمصادر الباحثة فيه، وقد اشتمل هذا البحث على عدة مطالب شرعت فيها بتعريف المرسل الخفي لغة واصطلاحاً، وضرب بعض الأمثلة عليه ثم عرفت التدليس بالمعنى اللغوي والاصطلاحي، وأنواع التدليس والأغراض التي حملت الرواة على التدليس وبينت أقوال

العلماء الذين عدوا التدليس جرحا وغيرهم من الذين لم يعدوه جرحا ثم ختمت هذا البحث بالفرق بين الارسال الخفي والتدليس، سائلا المولى (عز وجل) ان اكون قد وفقت فيما اقدمت عليه وما قدمت فيه عن هذا الموضوع والله تعالى الموفق والهادي للصواب.

الباحث

المبحث الأول:

تعريف الارسال الخفي، وكيفية معرفته، وحكمه،
واشهر المؤلفات فيه

المطلب الأول:

تعريفه

اولا: لغة:

الارسال: السليط والاطلاق والتوجيه^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُذُهُمْ أَسْرًا﴾^(٢)، أي انهم ارسلوا عليهم وقيضوا لهم بكفرهم^(٣).
والخفي: اصلان متباينان متضادان فالأول: الستر، والثاني: الاظهار^(٤).

ثانيا: اصطلاحا:

وهو ما رواه الراوي عن عاصره ولم يلقه، او لقيه ولم يسمع منه شيئا^(٥)، وانما سمي بالمرسل الخفي لان اسقاط الراوي من مثل هذا السند خفي لا يدرك الا بالبحث^(٦).

مثاله: ما رواه ابن ماجه عن طريق عمر بن عبد العزيز، عن عقبة بن عامر مرفوعا (رحم الله حارسا الحرس)^(٧)، فان عمر بن عبد العزيز لم يلق عقبة بن عامر كما قال المزي في تحفة الاشراف^(٨).

(١) القاموس المحيط: ٣/٣٩٥.

(٢) سورة مريم: الآية ٨٣.

(٣) لسان العرب: لابن منظور: ١١/٣٨٥.

(٤) معجم مقاييس اللغة: ٣/٣٠٣.

(٥) نزهة النظر: لابن حجر: ص ٨٥، ومعرفة انواع الحديث: ص ١٥٧.

(٦) تدريس الراوي: للسيوطي: ٣/٣٠٥.

(٧) سنن ابن ماجه: كتاب الجهاد، باب فضل الحرس والتكبير في سبيل الله: ٢/٩٢٥، برقم (٢٧٦٩).

(٨) تحفة الاشراف بمعرفة الاطراف: للمزي: ٧/٣١٤.

مثال اخر: حديث العوام بن حوشب^(١)، عن عبد الله بن أوفى رضي الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال بلال رضي الله عنه: قد قامت الصلاة نهض وكبر^(٢).
قال احمد بن حنبل: العوام لم يلق ابن أبي اوفى^(٣).

المطلب الثاني:

كيفية معرفة الارسال الخفي، وما هو حكمه، واشهر المصنفات فيه

اولا: كيفية معرفة الارسال الخفي:

لقد عني العلماء بكشف هذا النوع لما فيه من الخفاء، ووضعوا لمعرفته ضوابط دقيقة فصلها الحافظ العلائي في (جامع التحصيل)^(٤) واخذ بتفصيلها الحافظ العراقي في (شرح الالفية)^(٥) وغيره، بعد تنقيحها وتحريرها وهي:

١- ان يعرف عدم اللقاء بين الراوي والمروي عنه مع كونهما في عصر واحد بمعرفة التاريخ، او بنص امام مطلع على ذلك، مثل ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر رضي الله عنه مرفوعا: (رحم الله حارس الحرس)^(٦)، قال المزي: (عمر بن عبد العزيز لم يلق عقبة بن عامر)^(٧) قلت ذلك لان عمر بن عبد العزيز ولد في حدود سنة ستين

(١) العوام بن حوشب بن بريد الشيباني ابو عيسى الواسطي، ثقة ثبت فاضل، ينظر: تقريب التهذيب: ٥٠٦/١.

(٢) ارشاد طلاب الحقائق: ص ٥٨٣.

(٣) جامع التحصيل: للعلائي: ص ٣٤٩.

(٤) جامع التحصيل: للعلائي: ص ١٤٥.

(٥) شرح الالفية: للعراقي: ٢٥/٤ - ٢٦.

(٦) سنن ابن ماجه: كتاب الجهاد، باب فضل الحرس والتكبير في سبيل الله: ٩٢٥/٢ برقم (٢٧٦٩)

(٧) تحفة الاشراف بمعرفة الاطراف للمزي: ٣١٤ / ٧.

للهجرة، بينما كانت وفاة عقبة بن عامر سنة ثمان وخمسين للهجرة، أي بعد ولادة عمر بسنتين.

٢- ان يعرف عدم سماع الراوي عن المروري عنه بان يصرح بعدم السماع او بنص امام على ذلك، مثل احاديث ابي عبيدة عبد الله بن مسعود عن ابيه، وهي في السنن الاربعة، فقد روى ابن سعد بسنده عن عمرو بن مرة قال: سألت ابا عبيدة: هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا^(١).

وروى الترمذي حديث ابي عبيدة عبد الله بن مسعود قال: خرج النبي ﷺ لحاجته فقال: التمس لي ثلاثة احجار، قال: فأتيته بحجرين وروثة فأخذ الحجريين والقي الروثة، وقال: (انها ركس)، ثم قال الترمذي عقبه (وابو عبيدة لم يسمع من ابيه)^(٢).

٣- ان يذكر الراوي الحديث عن رجل ثم يقول في رواية اخرى: نبئت عنه، او اخبرت عنه ونحو ذلك، مثل ما اخرجه الترمذي من طريق الوليد بن مسلم اخبرني ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة بن شعبة قال الترمذي: (وهذا معلول... سألت ابا زرعة ومحمد بن اسماعيل «يعني البخاري» فقالوا: ليس بصحيح لان ابن المبارك روى هذا عن ثور عن رجاء بن حيوة قال: حدثت عن كاتب المغيرة، مرسل)^(٣).

ثانياً: حكمه، مع مثال ارتقائه الى الحسن لغيره:

هو ضعيف لأنه منقطع، ولا يعرف حال الساقط، الا انه يرتقي الى الحسن لغيره اذا جاء طريق اخر مثله او احسن منه، مثل ما روى النسائي من طريق ابي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن عبد الله قال: (لعن الله المتمصات والمتفلجات والمتوشمات

(١) الطبقات الكبرى: لابن سعد: ٣١٤/٦.

(٢) سنن الترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء في الاستجاء بالحجرين: ٣٨/١، برقم (١٧).

(٣) سنن الترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء في المسح على الخفين اعلاه واسفله برقم (٩٧).

المغيرات خلق الله) فأنته امرأة فقالت: انت الذي تقول كذا وكذا؟ قال: ومالي لا اقول ما قال رسول الله ﷺ؟^(١).

هذا الاسناد ضعيف لان ابا عبيدة لم يسمع من ابيه كما عرفنا سابقا، الا ان له متابعا رواه البخاري ومسلم من طريق علقمة عن عبد الله مرفوعا مثله^(٢)، ارتقى به الى الحسن لغيره.

ثالثا: المؤلفات فيه:

١- التفصيل لمبهم المراسيل: للخطيب البغدادي.

٢- المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري، للأستاذ الشريف حاتم بن عارف العوني، كتاب معاصر «مطبوع».

(١) النسائي: ٨ / ١٨٨، النامصة: هي المرأة التي تنتف الشعر من وجهها، والمنتمصنة: التي تامر من يفعل بها ذلك، والمتفلجة: التي تفعل الفلج أي الفرجة بين الثنايا والرياعيات رغبة في التحسين، والمستوشمة: هي التي يفعل بها الوشم، وهو ان يغرز الجلد بإبرة، ثم تحشى بكحل او نيل فيزرق اثره أو يخضر. (ينظر لها كلها النهاية لابن الاثير: ١١٩/٥).

(٢) البخاري: كتاب اللباس: برقم (٥٩٣١)، (٥٩٣٩)، (٥٩٤٣)، ومسلم: كتاب اللباس، برقم (٣١٣٥)، وينظر: محاضرات في علوم الحديث: د. حارث الضاري: ص ١٦٤.

المبحث الثاني:

التدليس

المطلب الاول:

تعريف التدليس

اولا: لغة: اسم مفعول من «التدليس»، وهو مأخوذ من «الدلس» الذي معناه اختلاط الظلام بالنور، والتدليس فيها: وهو كتمان عيب السلعة عن المشتري^(١) وهو ان يببعه من غير ابانة عن عيبه فكأنه خادعه واتاه به في ظلام^(٢) كما قال اعرابي لا مريء قرف بسوء فيه: مالي فيه ولس ولا دلس، أي مالي فيه خيانة ولا خديعة^(٣)، و«الدلس» هو الظلمة أو اختلاط الظلام^(٤) واندلس الشيء اذا خفي^(٥)، فكان المدلس لتغطيته على الحديث اظلم امره، وصار الحديث مدلسا.

ثانيا: اصطلاحا:

هو الرواية عن عاصره او سمع منه مالم يسمع منه^(٦).

فان من اسقط من الاسناد شيئا فقد اعطى ذلك الذي اسقطه وزاد في التغطية في اتيانه بعبارة موهمة^(٧).

(١) القاموس المحيط: ص ٧٠٣، ولسان العرب: (مادة دلس) ٨٦/٦، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: ١٦٧/٢، وشرح النخبة لابن حجر: ص ٤٣، وتوضيح الافكار للصنعاني: ٣٤٦/١.

(٢) معجم مقاييس اللغة: ٣/٣٩٦.

(٣) تاج العروس: ١/٣٩٤٣.

(٤) القاموس المحيط: ٣/٣٣٤.

(٥) تاج العروس: ١٦/٨٥.

(٦) معرفة انواع علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٥٧.

(٧) المصدر نفسه.

المطلب الثاني:

انواع التدليس

تدليس الاسناد:

وهو ان يروي الراوي عن من قد سمع منه مالم يسمع منه من غير ان يذكر انه سمعه منه^(١) فيرويه بلفظ يحتمل السماع وغير السماع مثل (عن فلان قال) او (ان فلانا قال) او (قال فلان) ليوهم غيره انه سمعه منه، واما اذا صرح _ عند روايته ذلك الحديث المدلس _ بالسماع او التحديث فيقول: سمعته يقول كذا، او قال: حدثنا كذا، فحينئذ لم يكن مدلسا بل يصبح كذابا فاسقا.

مثاله: ما مثل له ابن الصلاح بما رواه الحاكم من طريق ابراهيم بن محمد السكري قال: ثنا علي بن خشرم قال: قال لنا ابن عيينة: (عن الزهري) فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري^(٢)، ففي هذا المثال كان قد اسقط ابن عيينة اثنين من الرواة بينه وبين الزهري كما ظهر ذلك في جوابه بعد سؤاله عن ذلك.

مثال آخر: اخرج الحاكم من طريق ابي عوانة عن الاعمش عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن ابي ذر ان النبي ﷺ قال: (فلان في النار ينادي حنان! يا منان!) قال ابو عوانة: قلت للأعمش: سمعت هذا من ابراهيم؟ قال: لا حدثني به حكيم بن جبير عنه^(٣) هنا كان قد اسقط الاعمش راويا واحدا بينه وبين ابراهيم.

(١) شرح التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي: ٢٣٤/١، والتقيد والايضاح للعراقي: ص ٨٠، والنكت

على ابن الصلاح لابن حجر: ٦١٤/٣.

(٢) معرفة علوم الحديث: للحاكم: ص ١٠٤، والمقدمة مع التقيد:

(٣) معرفة علوم الحديث: ص ١٠٥.

حكيمه:

مكروه جدا وذمه اكثر العلماء^(١)، وكان شعبة بن الحجاج من اشداهم ذمًا له فقد قال: (التدليس اخو الكذب)^(٢).

ومما يلحق بتدليس الاسناد:

تدليس التسوية: وهو ان يروي عن شيخ له ثقة عن رجل ضعيف عن ثقة، فيسقط الضعيف من الوسط^(٣).

صورته:

ان يجيء المدلس الى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف وذلك الشيخ الضعيف يروي عن شيخ ثقة، فيعمل المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الاول فيسقط منه شيخه الضعيف، ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ يحتمل كالعننة ونحوها فيصير الاسناد كله ثقات ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه قد سمعه منه، فلا يظهر حينئذ في الاسناد ما يقتضي عدم قبوله الا لأهل النقد والمعرفة والعلل.

مثاله:

قال ابن ابي حاتم في العلل: (سمعت ابي، وذكر الحديث الذي رواه اسحاق بن راهويه عن بقية حدثني ابو وهب الاسدي عن نافع عن ابن عمر حديث (لا تحمدوا اسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه) فقال ابي: هذا الحديث له علة قل من يفهمها، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن اسحاق بن ابي فروة عن نافع عن ابن عمر: وعبيد الله كنيته ابو وهب وهو اسدي فكناه بقية، ونسبه الى بني اسد لكي لا يظن له، حتى اذا ترك اسحاق لا يهتدي له)^(٤).

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ٣/٣٥١.

(٢) الكفاية للخطيب البغدادي: ص ٣٥٥.

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: ٣/٨٣٥.

(٤) تدريب الراوي: للسيوطي: ص ١٨٣، وعلوم الحديث اصيلا ومعاصرها: ص ١٧٣.

حكمه:

افحش انواع التدليس مطلقا لانه مما يلزم منه الغرور، وهذا قادح فيمن تعمد فعله^(١)، وقال السخاوي: حرام وهو شر اقسام التدليس لان فيه الغش والتغطية وربما يلحق الثقة الذي هو دون الضعيف الضرر من بعد تبين الساقط من الصاق صفة التدليس به مع براءته منه^(٢).

أشهر من كان يفعلهُ:

١ - بقية بن الوليد قال ابو مسهر^(٣):

بقية ليست احاديثه نقيه فكن منها على تقيه^(٤)، وسئل يحيى بن معين عن بقية فقال: اذا حدث عن اولئك المجهولين فلا، واذا اكنى الرجل ولم يسم اسم الرجل فليس يساوي شيئا^(٥).

٢ - الوليد بن مسلم:

قال صالح بن محمد الاسدي الحافظ سمعت الهيثم بن خارجة^(٦) يقول: قلت: للوليد بن مسلم: قد افسدت حديث الاوزاعي قال: كيف؟ قلت: تروي عن الاوزاعي عن نافع، وعن الاوزاعي عن الزهري وغيرك يدخل بين الاوزاعي وبين نافع، عبد الله بن عامر الاسلامي^(٧)، وبينه وبين الزهري ابراهيم بن مرة^(٨)، فما يحملك على هذا؟ قال: الاوزاعي انبل من ان يروي عنه مثل هؤلاء، قلت: فاذا روى الاوزاعي عن هؤلاء،

(١) التقييد والايضاح: ص ٩٧.

(٢) ينظر: فتح المغيث للسخاوي: ٢٢١/١ - ٢٢٧.

(٣) هو عبد الاعلى بن مسهر النسائي ابو مسهر الدمشقي ثقة فاضل من كبار العاشرة (ت ٧٨ هـ)

(هـ) ينظر: تقريب التهذيب: ٣٦٩/١، وميزان الاعتدال: ٢٣٢/١.

(٤) تهذيب الكمال للمزي: ٣٦٩/١.

(٥) المصدر نفسه: ٣٦٨/١.

(٦) الهيثم بن خارجة المروزي، ابو احمد او ابو يحيى نزل بغداد، صدوق من كبار العاشرة (ت ٣٧ هـ)

ينظر: تقريب التهذيب: ١٨٣/٣.

(٧) عبد الله بن عامر الاسلامي، ابو عامر المدني، ضعيف من السادسة (ت ٥٠ او ٥١ هـ)

ينظر: تقريب التهذيب: ٣٣٧/١.

(٨) ابراهيم بن مرة الشامي صدوق من الثامنة، تقريب التهذيب: ٥/١.

وهؤلاء ضعفاء احاديثهم مناكير، فأسقطتهم انت وصيرتها من رواية الاوزاعي عن الثقات، ضعف الاوزاعي فلم يلتفت الى قولي^(١).

تدليس الشيوخ:

وهو ان يروي الراوي عن شيخ سمع منه حديثا، فغير اسمه او كنيته او نسبه، او صفته بما لا يعرف كي لا يعرف (أي على خلاف ما اشتهر به بين الناس تعمية لأمره)^(٢)، واكثر من كان يفعل ذلك (عطية بن سعد العوفي الشيعي) قال الامام احمد في عطية هذا: (هو ضعيف الحديث بلغني ان عطية كان يأتي الكلبى (محمد بن السائب المتهم بالكذب) فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بابي سعيد فيقول: (قال ابو سعيد، قال ابو سعيد)^(٣)، قلت: (وابو سعيد) كنيته الكلبى، ولكنه لم يشتهر بها، وكان يفعل عطية ذلك ليوهم انه انما يروي عن ابي سعيد الخدرى رضي الله عنه.

ومثل ابن الصلاح له بما كان يفعله ابو بكر بن مجاهد الامام المقرئ، حيث كان يحدث عن شيخه ابي بكر عبد الله بن ابي داود السجستاني فيقول: (حدثنا عبد الله بن ابي عبد الله) يريد بذلك (عبد الله بن الامام ابي داود السجستاني)^(٤) الذي ضعفه والده فنكر (ابا داود) بكنيته هو غير معروف بها، لكيلا يعرف (عبد الله بن ابي عبد الله) هذا من هو.

ولعلمكم لاحظتم ان هذا القسم من التدليس ليس فيه اسقاط راو من السند، ولا ابهام سماع ما لم يسمع، ولكن فيه اخفاء عيب في السند، ويسمي العلماء هذا الفعل (تجويدا) فيقولون (جوده فلان) أي ذكر من فيه من الاجواد الثقات وحذف غيرهم^(٥).

(١) تهذيب الكمال: ١٠ / ٥.

(٢) الكفاية: للخطيب ص ٥٣٠، والمقدمة مع التقييد لابن الصلاح: ص ٨٠، وتدريب الراوي: للسيوطي: ٢٢٨/١.

(٣) شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي: ٢/٦٩٠.

(٤) المقدمة مع التقييد: لابن صلاح: ص ٨٠، والتدريب: للسيوطي: ٢٢٨/١.

(٥) تدريب الراوي: للسيوطي ١/١٨٨.

حكمه:

امره اخف من تدليس الاسناد^(١)، لانه لم يعمد الى اسقاط احد من السند ولكن كراهية لان فيه تضييع للمروي، وتوعير الطريق لمعرفة على من يطلب الوقوف على حاله واهليته^(٢).

المطلب الثالث:

حكم رواية المدلس

اختلف العلماء في حكم رواية المدلس إلى أقوال أشهرها:

- ١- جعله فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحاً بذلك وقالوا: لا تقبل روايته بحال بين السماع أو لم يبين^(٣).
- ٢- قول جمهور من يقبل المراسيل: ان خبر المدلس مقبول لانهم لم يجعلوه بمثابة الكذب، ولم يروا التدليس ناقصاً لعدالته، وزعموا ان نهاية امره ان يكون بمعنى الارسال^(٤).
- ٣- ما رواه بلفظ مبين الاتصال نحو (سمعت) او (حدثنا) او (اخبرنا) فهو مقبول محتج به^(٥).
- ٤- ان المدلس اذا لم يصرح بالتحديث لم يقبل اتفاقاً محموله على اتفاق من لا يحتج بالمراسيل^(٦).
- ٥- ان لم يدلس الا عن الثقات كسفيان بن عيينة قبل، والا فلا^(٧).

(١) ظفر الاماني: ص ٢٣٩.

(٢) التقييد والايضاح: ص ١٠٠.

(٣) علوم الحديث: لابن الصلاح: ٢/٢٥٥.

(٤) الكفاية: ص ٣٩٩.

(٥) التقييد والايضاح: ص ٩٨.

(٦) شرح التبصرة والتذكرة: ١/٢٣٩.

(٧) فتح الباقي: ١/٢٢٧.

٦- اذا كان وقوع التدليس منه نادرا قبلت عنعنته ونحوها والا فلا^(١)، كما قال علي بن المديني حين سال عن الرجل يدلس ايكون حجة فيما لم يقل حدثنا؟ قال: اذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول حدثنا^(٢).

المطلب الرابع:

أغراض التدليس عموما

للمدلسين اغراض دعتهم الى تدليس الاسناد وتدليس التسوية وتدليس الشيوخ منها:

- ١- كون شيخه الذي غير سمته غير ثقة^(٣)، فيدلسه حتى لا يظهر روايته عن الضعفاء^(٤)، او يغير اسمه او كنيته او لقبه لتوعير طريق معرفته على السامع^(٥).
- ٢- امتحان الازهان واستخراج ذلك والقاؤه الى من يراد اختبار حفظه ومعرفته بالرجال^(٦).
- ٣- رغبة بعضهم في اختصار ما يحمله من السنة، وادائه الى من بعده بأقرب طريق وايسره^(٧).
- ٤- او كونه متاخر الوفاة قد شاركه في السماع منه جماعة دونه^(٨).

(١) فتح المغيـث: ٣٢٣/١.

(٢) الكفاية: ص ٤٠٠

(٣) علوم الحديث: لابن الصلاح: ٢/٢٥٩.

(٤) تدريب الراوي: ص ١٨٧.

(٥) الامام الزهري واثره في السنة د. حارث الضاري: ص ٤٢٢.

(٦) فتح المغيـث: للسخاوي: ١/٣٣٦.

(٧) محاضرات في علوم الحديث د. حارث الضاري: ص ٦٢.

(٨) علوم الحديث: لابن الصلاح: ٢/٢٥٩.

٥- او كونه اصغر سنا من الراوي عنه^(١).

٦- او تكون احاديثه التي عنده عنه كثيرة فلا يحب تكرار الرواية عنه فغير حاله^(٢).

فهي متفاوتة في الحكم فمنها ما يحرم كاخفاء ضعف راو، ومنها ما يكره فقط كاخفائه لصغر سنه، ومنها ما هو بين ذلك^(٣).

المطلب الخامس:

كراهة التدليس

كره العلماء التدليس ودموا القسم الاول منه ذما شديدا، أي تدليس الاسناد، ومنهم من اعتبر التسوية اشد انواع التدليس كراهة، اما تدليس الشيوخ فكانت كراحتهم له اخف.

قال الخطيب: التدليس للحديث مكروه عند اهل العلم^(٤).

وروي عن شعبة بن الحجاج انه قال: التدليس في الحديث اشد من الزنا، ثم قال لان اسقط من السماء احب الي من ان ادلس، وروي عنه ايضا انه قال: التدليس اخو الكذب^(٥).

وروي عن حماد بن زيد قال: المدلس متشبع بما لم يعط^(٦).

وقد ذكر لعبد الله بن المبارك رجل ممن كان يدلس، فقال فيه قولا شديدا وانشد فيه^(٧):

(١) مقدمة ابن الصلاح: ص ٤٢.

(٢) الكفاية: للخطيب: ص ٤٠٤.

(٣) الامام الزهري في السنة: ص ٤٢٣.

(٤) الكفاية: للخطيب: ص ٣٩٢.

(٥) علوم الحديث: لابن الصلاح: ٢/٢٥١.

(٦) معرفة علوم الحديث: للحاكم: ص ١٠٣.

(٧) المصدر نفسه.

دلس للناس أحاديثه *** والله لا يقبل تدليسا

وقال وكيع بن الجراح: لا يحل تدليس الثوب، فكيف تدليس الحديث^(١).
وقال الذهبي: هو داخل في قوله ﷺ: (من غشنا فليس منا)^(٢)؛ لأنه يوهم السامعين ان حديثه متصل، وفيه انقطاع هذا ان دلس عن ثقة، فان كان ضعيفا، فقد خان الله ورسوله ﷺ^(٣).

المطلب السادس:

سبب ذم العلماء للتدليس

- ١- ايهامه السماع ممن لم يسمع منه، وذلك مقارب الاخبار بالسماع ممن لم يسمع منه.
- ٢- عدوله عن الكشف الى الاحتمال، وذلك خلاف موجب الورع والامانة.
- ٣- ان المدلس انما لم يبين من بينه وبين من روى عنه لعلمه بانه لو ذكره لم يكن مرضيا مقبولا عند اهل النقل، فلذلك عدل عن ذكره، وفيه ايضا انه انما لا يذكر من بينه وبين من دلسه عنه طلبا لتوهم علو الاسناد والانفة من الرواية عن حدثه، وذلك خلاف موجب العدالة ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم، وترك الحمية في الاخبار باخذ العلم عن اخذه^(٤).

(١) النكت على ابن الصلاح: لابن حجر: ٦٣٢/٢.

(٢) السنن الكبرى: للبيهقي: ٣٥٥/٥ برقم (١١٢٨٠)، والمعجم الكبير: للطبراني: ١٠ / ١٣٨ برقم (١٠٢٥٦).

(٣) ظفر الاماني اختصار السيد الجرجاني: ص ٢٣٧ - ٢٣٨.

(٤) الكفاية: للخطيب البغدادي: ص ٣٩٥ - ٣٩٦.

المطلب السابع:

بم يعرف التدليس، وما حكم رواية المدلس، ومن هم أكثر المدلسين، وأشهر المؤلفات فيه

أولاً: بم يعرف التدليس:

يعرف بأخبار المدلس نفسه اذا سئل وكما مر بنا في حديث ابن عيينة حين سئل او ان ينص على ذلك امام من ائمة هذا العلم من خلال البحث والتتبع^(١). وهذا يدل على نكاه المدلس حين روى الحديث بصيغة التمريض حتى لا يقال انه كذاب حين يعرف انه مدلس.

ثانياً: حكم رواية المدلس:

اختلف العلماء في قبول رواية المدلس على اقوال اشهرها قولان: القول الاول: رد رواية المدلس مطلقا وان بين السماع لان التدليس نفسه جرح، وهذا القول غير معتمد.

القول الثاني: التفصيل وهو الصحيح.

- ١- ان صرح بالسماع قبلت روايته أي قال (سمعت) او نحوها قبل حديثه.
- ٢- وان لم يصرح بالسماع لم تقبل روايته، أي ان قال (عن) ونحوها لم تقبل روايته^(٢).

ثالثاً: أكثر المدلسين:

قال الحاكم أكثر المدلسين تدليسا اهل الكوفة، ونفر يسير من اهل البصرة اما مدينة السلام فقد خرج منها جماعة من ائمة الحديث فلم يذكر عن احد منهم التدليس الا ابي بكر محمد بن سليمان الباغندي الواسطي^(٣).

(١) تيسير مصطلح الحديث محمود الطحان: ص ٨٤.

(٢) علوم الحديث: ص ٦٧ - ٦٨.

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم: ص ١١١ - ١١٢.

رابعا: أشهر المؤلفات فيه:

- ١- (التبيين لأسماء المدلسين) للخطيب البغدادي.
- ٢- (التبيين لأسماء المدلسين) لبرهان الدين الحلبي.
- ٣- (تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) للحافظ ابن حجر العسقلاني.

المطلب الثامن:

هل يعتبر التدليس جرحا؟

ذهب بعض السلف مذهباً شديداً في التدليس حتى عدّه بعضهم بمنزلة الكذب، مع ان الواقع العلمي اننا رأيناهم جميعاً لا يجعلون التدليس جرحاً يرد به الراوي مطلقاً، وانما يرد ما عرف انه دلس فيه، او ما ظن انه دلس فيه بمجرد عنعنته على قول آخرين.

فلم يكن وقوع التدليس في الراوي قادحاً عندهم في عدالته مع ما جاء عن طائفة عبيه وانكاره، قال حماد بن زيد وعوف الاعوج: (التدليس كذب)، وقال شعبة بن الحجاج: (التدليس اخو الكذب) وقال ايضاً (لان اخر من السماء احب الي من ان ادلس).

وقال ابو عاصم النبيل: (اقل حالات المدلس عندي، ان يدخل في حديث النبي ﷺ: (المتشعب بما لم يعط كلابس ثوبي زور)^(١)، فهؤلاء شددوا على انكاره، ولكن ليس فيهم من جرح راوياً بالتدليس فرد حديثه بذلك مطلقاً.

وبين الشافعي ولعل من الواضح في عبارته ان التدليس ليس كذباً يرد به كل حديث الراوي، وقال بن رجب: هذا قول احمد وغيره من الائمة^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٥٢١٩)، ومسلم (٢١٣٠)، وسنن ابي داود: ٤٥٧/٤ برقم (٤٩٩٩)، وسنن البيهقي الكبرى: ٣٠٧/٧ برقم (١٤٥٧١).

(٢) تحرير علوم الحديث: لعبد الله الجديع: ٢١٣/٣، وينظر: ضوابط الجرح والتعديل مع دراسة تحليلية: ٨٥/١.

قلت: التهمة بالتدليس جرح ولكنه نسبي، فهو لا ينافي الثقة، وما من احد شدد في التدليس الا روى عن ذكر به، وشعبة من اظهرهم في ذلك، وقد روى عن جماعة من شيوخه من المعروفين بالتدليس، كأبي اسحاق السبيعي، والاعمش من ائمة زمانه، فما منعه وقوع ذلك منهم من الرواية عنهم، ولا دعاه الى الطعن عليهم.

وحكى ابن الصلاح عن فريق من اهل الحديث والفقهاء أنهم عدوا التدليس جرحا في الراوي وأنهم قالوا: لا تقبل روايته بحال السماع او لم يبينه، ثم اختار التفصيل بقبول ما صرح فيه بالسماع، دون ما لم يصرح بسماعه^(١).

واعتبر التدليس جرحا لما فيه من التهمة والغش، حيث عدل عن الكشف الى الاحتمال وكذا التشبع بما لم يعط، حيث يوهم السماع لما لم يسمع، والعلو والحديث عنده بنزول^(٢).

الا ان المحدثين لم يعدوا التدليس جرحا للراوي من جهة العدالة الدينية وانه ليس كذبا في الحقيقة وان كان منهم من يبالغ في ذم المدلس فانهم جميعا يسمعون من المدلس وهذا الامام شعبة بن الحجاج الذي بالغ في ذم التدليس قبل قتادة وغيره من المدلسين احاديثهم، ولكن فقط حين صرحوا بالسماع^(٣).

والمذاهب المعتبرة لأهل العلم في حديث المدلس الذي لا يذكر فيه السماع تنحصر في اربعة:

المذهب الاول: قبول روايته مطلقا ما دام ثقة، ولم يتبين فيها علة قاذحة وان لم يبين سماعه، وهذا يمكن ان تنزل عليه مذاهب من رأى قبول المراسيل: لأنه في التحقيق اولى بالقبول من المرسل، فالمرسل قد عمل في الانقطاع جزما، والمدلس انقطاعه على سبيل المظنة الواردة بسبب العنونة، وممن ذهب الى هذا ابو محمد بن

(١) علوم الحديث: ص ١٧١.

(٢) فتح المغيث: للسخاوي: ١/١٨٠.

(٣) علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: ١/٨٤.

حزم فقال: (نترك حديثه ما علمنا يقينا انه ارسله، وما علمنا انه اسقط بعض اسناده، ونأخذ من حديثه ما لم نوقن شيئا من ذلك ،سواء قال (اخبرنا فلان) او قال(عن فلان) او قال(فلان عن فلان) كل ذلك واجب قبوله، مالم يتيقن انه اورد حديثا بعينه ايرادا غير مسند فان ايقن ذلك تركنا الحديث وحده فقط، واخذنا سائر رواياته.

المذهب الثاني: منع قبول رواية من عرف بالتدليس ولو مرة واحدة، الا فيما يبين فيه سماعه صريحا، ورد ما رواه بصيغة احتمال السماع واحتمال التدليس كالعنونة، وهذا مذهب الشافعي فانه قال: (ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان عورته في رواياته، وليست تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه، ولا النصيحة في الصدق فتقبل منه ما قبلنا من اهل النصيحة في الصدق، فقلنا لا نقبل من دلس مطلقا حتى يقول (حدثني او سمعت)، وقال ابن حبان: (المدلس ما لم يبين خبره عن كذب عنه لا يجوز الاحتجاج بذلك الخبر لأنه لا يدري لعله سمعه من انسان ضعيف يبطل الخبر بذكره اذا وقف عليه او عرف الخبر به، فما لم يقل المدلس في خبره وان كان ثقة (سمعت) او (حدثني) فلا يجوز الاحتجاج بخبره، قال الخطيب: (وهذا هو الصحيح عندنا).

المذهب الثالث: رد رواية من شاع عنه التدليس واشتهر به وكثر منه حتى يبين سماعه صريحا دون من ذكر به ولم يعرف له كبير اثر على صحة حديثه وروايته بالجملة فهذا يقبل حديثه وان عنعن فيه من اجل ضعف مظنة التدليس خصوصا ان حديث الراوي معروض في العادة على المعروف من حديث الثقات المتقنين فلذنيا بهذا الاعتبار ميزان لكشف اثر تدليسه ان وجد.

كذلك يقال كما سبق التدليس قدح نسبي في الراوي مظنة فيمن استقرت ثقته ولم يكن فيه شبيهه بمظنة فيها وعلى هذا المذهب في التحقيق عمل الشيخين وعليه دلت عبارات كبار ائمة الحديث.

قال يعقوب بن شيبة: سألت يحيى بن معين عن التدليس؟ فكرهه، قلت له: فيكون المدلس حجة فيما روى؟ او حتى يقول: (حدثنا) او (اخبرنا) فقال: لا يكون حجة فيما دلس^(١).

قلت: فابن معين هنا لا يشترط بيان السماع لقوله حديث المدلس وانما هو لديه مقبول الا فيما يثبت انه دلس فيه.

وقال يعقوب بن شيبة: سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل: (حدثنا)؟ قال: (ان كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول حدثنا).

فجعل غلبة التدليس على الراوي هي السبب في رد ما لم يبين السماع فيه دون من لم يغلب عليه وان كان يذكر به نادرا.

وكان هذا من صنيع احمد بن حنبل في توقفه في قبول رواية لهشيم بن بشر وهو معروف بالتدليس مشهور به فقد قال ابو داود: سمعت احمد يقول: حديث ابن شبرمة قال رجل للشعبي: نذرت ان اخلق امراتي لم يقل فيه هشيم: اخبرنا فلا ادري سمعه ام لا.

كذلك قال ابو داود: سمعت احمد سئل عن الرجل يعرف بالتدليس يحتج فيما لم يقل (سمعت)؟ قال: (لا ادري) فقلت: الاعمش متى تصاد له الالفاظ؟ قال: (يضيق هذا) أي ائله تحتج به.

قلت: فهذا اول على توقف احمد في قبول عنعنة المدلس في حال، وقبولها دون توقف في حال اخرى فحال التوقف ينبغي ان تحمل على عنعنته من اشتهر امره بالتدليس وكثر ذلك منه كهشيم اما من ذكر به وكان كثير الحديث الصحيح المتصل وشق تتبع ذكره للسماع في كثرة ما روى وندرة اثر ما ذكر به من التدليس كالأعمش فهذا يحتج به.

ولكن يجب ان يقيد بالقول: ما لم يثبت انه دلس فيه.

(١) ينظر: تحرير علوم الحديث: ٩٧١/٢.

ومن ذلك قو البخاري: (لا اعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت، ولا عن سلمة بن سهيل، ولا عن منصور... وذكره مشايخ كثيرة، لا اعرف لسفيان هؤلاء تدليسا ما اقل تدليسه.

المذهب الرابع: التفريق بين اصناف المدلسين من الثقات، بين من عرف انه لم يدلس عن المجروحين والضعفاء والمجهولين، وهذا المذهب يجب اعتباره على التفصيل.

- فمن قالوا فيه: (لا يدلس الا عن ثقة فيجب ان يكون ذلك الثقة معروفا لأهل العلم لأبناء على قول الناقد: (لا يدلس الا عن ثقة) فذلك الثقة عنده، ربما يكون مجروحا عند غيره لو سمي.

- ولو قيل: بل نقبل ذلك بإطلاق ما دام قائله في الراوي من النقاد العارفين. قلنا: اذا يلزم ان نقبل بإطلاق قبول خبر الحافظ الناقد اذا روى لنا عن شيخ له بالعننة من اجل ما احسنه فيه من الظن انه دلسه وهو عنده ثقة لأنه لو كان يعده مجروحا فدلسه كان ذلك مما يقدر فيه.

اذن الواجب تقسيم هذه المسألة الى صورتين:

الاولى: من عرف بالتدليس عن الثقات في الجملة كالذي ذكر به سفيان بن عيينة فهذا ان احتملنا تدليسه عن شيخ في موضع العننة وقلنا: لا يدلس الا عن ثقة، فحيث جهلنا من يكون ذلك الثقة فهو بمنزلة تصريحه بمن دلسه بصيغة الابهام فقال: (حدثني ثقة عن ذلك الشيخ) والراوي اذا ابهم فانه لا يغني في قبول روايته ان يطلق توثيقه دون تسميته من اجل انه لو سماه فجائز ان يكون مجروحا عند غيره.

الثانية: ان نكون قد عرفنا من دلسه الراوي ان كان دلس وكان المدلس ثقة فهذا لا يقدر في ثبوت الرواية بين المدلس ومن روى عنه^(١).

(١) ضوابط الجرح والتعديل مع دراسة تحليلية: ٨٥/١، وعلوم الحديث: ص ١٧٠.

بعض من كان يدلسون عن الثقات:

١- حميد الطويل عن انس بن مالك.

٢- يونس بن عبيد وهو من اصحاب الحسن البصري.

ويستثنى من هذه الصورة الاخيرة ان يكون سائر الاسناد سلسلة معروفة كمالك عن نافع عن ابن عمر فلو ان من يدلس التسويه روى عن مالك حديثا فقال: (حدثنا) ثم ذكره بالنعنة بين مالك ونافع، وبين نافع وابن عمر، لم يضره لأنها سلسلة قد عرف اتصالها.

وعلى هذا فلا تجوز التهمة للثقة بالتدليس دون دليل من قبيل الجرح المبهم فيعتبر لقبول الجرح، وتسلم وصف الراوي الثقة موجب لقبول ما يخبر به، ولا يستثنى من خبره الا ما قام دليل على رده ولا يقبل منه الجرح الا ان يكون مفسرا^(١)

المطلب التاسع:

طبقات المدلسين

للمدلسين طبقات^(٢) كما قسمهم الحافظ العلائي فقال: المدلسين ليسوا على حد واحد بل هم على طبقات^(٣):

اولا: من لم يوصف بذلك الا نادرا جدا بحيث انه لا ينبغي ان يعد فيهم مثل:

١- يحيى بن سعيد الانصاري.

٢- هشام بن عروة.

٣- موسى بن عقبة.

(١) تحرير علوم الحديث: لعبد الله الجديع: ٢١٣/٣، وينظر: ضوابط الجرح والتعديل مع دراسة تحليلية: ٨٥/١، وعلوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: ٨٤/١، وعلوم الحديث: ص ١٧١، ومحاضرات في علوم الحديث: د. حارث الضاري: ص ٦١-٦٢.

(٢) ينظر: علوم الحديث: لابن الصلاح: ٢٦٩/٢، فانه لم يقل طبقات بل قال (مراتب التدليس) وقد ذكرت تقسيم العلائي لأنه اعم منه جامع التحصيل: للعلائي: ص ١١٣.

(٣) جامع التحصيل: ص ١١٣.

ثانياً: من احتمال الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح وان لم يصرح بالسمع وذلك اما لأمانته او لقلته تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس الا عن ثقة مثل:

١- الزهري.

٢- ابراهيم النخعي.

٣- سفيان الثوري.

ثالثاً: من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم الا بما صرحوا فيه بالسمع، وقبلهم اخرون مطلقاً، كالطبقة التي قبلهم مثل:

١- الحسن البصري.

٢- قتادة بن دعامة السدوسي.

٣- ابي سفيان طلحة بن نافع.

رابعاً: من اتفقوا على انه لا يحتج بشيء من حديثهم الا بما صرحوا فيه بالسمع لغلبة تدليسهم وكثرته عن الضعفاء المجهولين وهؤلاء لا يحكم على ما روه بلفظ (عن) حكم المرسل، مثل:

١- بقية بن الوليد.

٢- الوليد بن مسلم.

٣- حجاج بن أرطاة.

خامساً: من قد ضعف بأمر اخر غير التدليس فرد حديثهم به لا وجه له اذ لو صرح بالتحديث لم يكن محتجاً به، مثل:

١- ابي جناب الكلبي.

٢- ابي سعد البقال.

فهذا كله في تدليس الراوي مما لم يحتمله^(١).

فاذا صرح المدلس بالسمع قبل منه فاذا لم يصرح فلا.

(١) جامع التحصيل: للعلائي: ص ١١٣.

بقية بن الوليد مدلس اذا صرح بالسماع بصيغة (سمعت) او (حدثني) قبل منه، اما اذا لم يصرح بالسماع وحدث بصيغة التمريض مثل (قال) او (عن) لا يقبل منه الا اذا جاء الحديث عن طريق اخر، او له متابع، او شاهد.

قال النسائي: اذا قال (حدثنا واخبرنا) فهو ثقة، واذا قال (عن فلان) فلا يؤخذ عنه، لأنه لا يدري عن اخذه^(١).

وقال ابو زرعة: بقية عجب اذا روى من الثقات فهو ثقة^(٢).

وذلك للجهل بحال الراوي اما لكونه محذوف او انه موجود ولكن لا يعرف حاله هل هو مقبول الرواية او لا؟

المطلب العاشر:

اجناس المدلسين

ان للمدلسين اجناسا في التدليس قد ذكرهم (ابو عبد الله الحاكم النيسابوري) في كتابه (معرفة علوم الحديث) فقد قال: والتدليس عندنا على ستة اجناس^(٣):

الجنس الاول: من دلس على الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث، او دونه، الا انهم لم يخرجوا من عداد الذين تقبل اخبارهم. فمنهم من التابعين: ابو سفيان طلحة بن نافع، وقتادة بن دعامة وغيرهم.

الجنس الثاني: قوم يدلسون فيقولون: قال فلان، فاذا وقع اليهم من ينقر عن سماعاتهم ويلح ويراجعهم، نكروا فيه سماعاتهم فمنهم: محمد بن اسحاق، وهشيم بن بشير وغيرهم.

(١) تهذيب الكمال: ١/١٩٨، وتهذيب التهذيب: ١/٤١٧، وينظر: موقف الامامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع: ١/٥٤.

(٢) المصادر انفسها.

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم: ص ١٠٣ - ١١٠، وجامع التحصيل للعلائي: ١/٩٨، ومنهج الرواية: وميزان الدراية في الحديث: ١/٥٦.

الجنس الثالث: قوم دلسوا على اقوام مجهولين لا يدري من هم، ومن اين هم، فمنهم: بقية بن الوليد، وشعبة بن الحجاج... وغيرهم.

الجنس الرابع: قوم دلسوا احاديث رووها عن المجروحين فغيروا اساميهم وكناهم كي لا يعرفوا.

الجنس الخامس: قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه، قال الحاكم: ومن هذه الطبقة جماعة من المحدثين المتقدمين، والمتأخرين مخرج حديثهم في الصحيح الا ان المتبحر في هذا العلم يميز بين ما سمعوه وما دلسوه.

الجنس السادس: قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم انما قالوا: قال فلان، فحمل ذلك عنهم على السماع وليس عندهم سماع عال ولا نازل.

قال الحاكم: هذا باب يطول فيعلم صاحب الحديث ان الاعمش لم يسمع من انس، وان الشعبي لم يسمع من عائشة (رضي الله عنها) ولا من عبد الله بن مسعود، وان قتادة لم يسمع من صحابي غير انس، وان ذلك كله يخفى الا على الحفاظ للحديث.

ويرى الباحث ان اخطر هذه الاجناس هو الجنس الثالث لما فيه من الخداع الكبير وقد يعمل ذلك المدلس لتعمية وتوعير طريق معرفة حال الراوي^(١).

(١) المصادر السابقة أنفسها.

المبحث الثالث:

الفرق بين المرسل الخفي والتدليس

أولاً: ان المدلس يروي عن سمع منه، او لقيه ما لم يسمع منه بصيغة موهمة للسمع.

واما المرسل: فهو رواية الراوي عن لم يسمع منه ولم يلقه او لقيه ولم يسمع منه او عاصره فقط.

ثانياً: التدليس ايهام سماع ما لم يسمع، وليس في الارسال ايهام، فلو ذكر المدلس انه لم يسمع الحديث الذي دلس عنه لصار الحديث مرسلًا.

ثالثاً: التدليس متضمن الارسال في حين ان الارسال لا يتضمن التدليس.

رابعاً: لقد ذم العلماء من دلس في حديث رسول الله ﷺ في حين لم يذموا من ارسل في الحديث^(١).

(١) ينظر: الكفاية: للخطيب: ص ٣٩٥، ونزهة النظر: ص ٨٦، وفتح المغيب: للسخاوي: ٣٠٨/١، وعلوم الحديث: لابن الصلاح: ٢/٢٣٤.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد نور الهدى، ومخرج البشرية من الظلمات وعلى اله وصحابته الذين ساروا على نهجه واستنوا بسنته ففازوا بأعلى الدرجات وبعد:

بعد اتمام هذا البحث بعون الله فان لكل عمل نتائج، وكانت اهم النتائج لهذا البحث كالاتي:

- ١- ان تدليس الاسناد هو ان يروي الراوي عن شيخ سمع منه بعض الاحاديث ولكن الحديث الذي دلسه لم يسمعه، ويروي بصيغة تحتل وتوهم السماع وغيره مثل (قال) او (عن) كما ان المدلس على هذا لا يروي بصيغ الجزم مثل (سمعت) او (حدثني) حتى اذا ما اكتشف امره لا يعد كذابا.
- ٢- ويلحق بهذا النوع تدليس التسوية وهو اشر انواع التدليس لانه رواية الراوي عن شيخ له ثقة عن رجل ضعيف عن الثقة فيسقط الضعيف بين الثقتين ويسوي الاسناد كله ثقات.
- ٣- تدليس الشيوخ لا يسقط احدا ولكن يوعر طريق معرفة الراوي.
- ٤- مع المبالغة في ذم المدلس، الا انه لم يثبت ان احدا من الائمة رد رواية احد المدلسين لانهم يرون انه نسبي ولا ينافي الثقة.
- ٥- اما المرسل: فهو ان يروي عن من لم يلقه وانما اكتفى بالمعاصرة فقط.
- ٦- التدليس متضمن الارسال في حين ان الارسال لا يتضمن التدليس.
- ٧- لقد ذم العلماء من دلس في حديث رسول الله ﷺ في حين لم يذموا من ارسل في الحديث.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم.

١. ارشاد طلاب الحقائق الى معرفة سنن خير الخلائق: للامام ابي زكريا بن شرف النووي، حققه نور الدين عتر، دار البشائر الاسلامية، بيروت، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٢. الامام الزهري واثره في السنة: د. حارث الضاري، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٥م.
٣. تاج العروس من جواهر القاموس: للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، حققه مصطفى حجازي، د.ت.
٤. تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، حققه ابو قتيبة نصر محمد فاريابي، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٣٦هـ-٢٠٠٥م.
٥. تقريب التهذيب: لاحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حققه ايمن عرفة، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
٦. تقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، حققه عبد الرحمن محمد، المكتبة السلفية في المدينة المنورة، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
٧. تهذيب الكمال: في اسماء الرجال: لجمال الدين ابي الحجاج يوسف المزني، حققه: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٨. التوقيف على مهات التعاريف: لمحمد عبد الرؤوف المناوي، حققه: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
٩. تيسير مصطلح الحديث: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف للنشر، الرياض، ط٩، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٠. جامع التحصيل في احكام المراسيل: للحافظ صلاح الدين ابي سعيد بن خليل الكيكلي العلائي، حققه حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
١١. الحديث المرسل بين القبول والرد: لحنة بنت عبد العزيز الصغير، دار الاندلس الخضراء ودار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٠م.
١٢. سنن ابن ماجه: للحافظ عبد الله بن يزيد القزويني، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربي.
١٣. شرح التبصرة والتذكرة: للامام الحافظ زين الدين ابي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، حققه عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠٠٢م.
١٤. شرح علل الترمذي: لابي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، حققه همام عبد الرحمن سعيد، مكتبة الرشيد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٣١هـ-٢٠٠١م.
١٥. ضوابط الجرح والتعديل مع دراسة تحليلية لترجمة اسرائيل بن يونس: لعبد العزيز بن محمد العبد اللطيف.
١٦. ظفر الاماني شرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث: للأمام محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي، وضع حواشيه خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-٢٠٠٨م.
١٧. علوم الحديث: لابن الصلاح، حققه ابو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار بن عفان للنشر، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
١٨. علوم الحديث اصلها ومعاصرها: أ.د محمد ابو الليث الخرابادي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

١٩. فتح الباقي في شرح الفية العراقي: للقاضي زين الدين ابي يحيى زكريا بن محمد الانصاري، حققه عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠٠٢م.
٢٠. فتح المغيث بشرح الفية الحديث: للحافظ شمس الدين ابي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، حققه عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير ومحمد بن عبد الله بن فهد ال فهيد، مكتبة دار المناهج، ط١، ١٤٢٦هـ.
٢١. القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، دار الجيل، د.ت.
٢٢. الكفاية في علم الرواية: للإمام ابي بكر احمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، حققه احمد عمر هشام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٢٣. لسان العرب: للإمام ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي، دار الفكر، بيروت، د.ت.
٢٤. محاضرات في علوم الحديث: د. حارث سليمان الضاري، دار النقاش، الاردن، ط٤، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٠م.
٢٥. معجم مقاييس اللغة: لابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا، حققه عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٢٦. معرفة علوم الحديث: للإمام الحاكم ابي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، اعتنى به وعلق عليه السيد معظم حسين، دار الافاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.
٢٧. مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: للحافظ ابي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، حققه عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٨. منهج الرواية وميزان الدراية في الحديث الشريف: للشريف توفيق عمر سيدي.

٢٩. موقف الامامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع، موقع مكتبة صيد الفوائد.

٣٠. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي حقه: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.

٣١. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر: لابي الفضل احمد بن حجر العسقلاني، حقه نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط٣، ١٣٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣٢. النكت على كتاب ابن الصلاح: للحافظ ابن حجر العسقلاني، حقه ربيع هادي عمير، دار الرواية، الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ